

أزمة السياسة الخارجية التركية وإنعكاساتها على العلاقات العربية - التركية ودور تركيا الإقليمي



فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كلاً من:

- أ. د. أحمد سعيد نوفل / أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.
- أ. عاطف الجولاني / كاتب ومحلل سياسي أردني.
- الفريق م. د. قاصد محمود / الباحث الاستراتيجي.
- د. عبد الحميد الكيالي / مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.
- أ. جواد الحمد / رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط.

قائمة المحتويات

٣	الملخص التنفيذي
٥	أولاً: خلفيات الأزمة وتصنيفها
٩	ثانياً: أسباب الأزمة ودلالتها
١١	ثالثاً: انعكاسات الأزمة على المنطقة
١٥	رابعاً: اتجاهات التحول في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على تركيا وأزمات المنطقة
٢٣	خامساً: التوصيات
٢٥	سادساً: الملخص التنفيذي بالإنجليزية

الملخص التنفيذي

تُعدّ تركيا من أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، ولذا، فإن سياساتها الخارجية تجاه الإقليم ودوله ومن بينها الدول العربية تأثيراً على هذه الدول وعلى مجمل الأوضاع في الإقليم. ومن هنا يأتي اهتمام فريق الأزمات العربي - ACT بأزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية - التركية دور تركيا الإقليمي. ويتناول هذا التقرير خلفيات الأزمة وتصنيفها، وأسبابها ودوافعها، وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية، ويُفصل التقرير في اتجاهات التحول في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على تركيا وأزمات المنطقة؛ حيث يعرض ملخصات التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، وموافق الأطراف المعنية بها، ومستجدات المحطة بها، إضافةً لاتجاهات وملامح هذه التحولات، ويختتم التقرير بعدد من التوصيات إلى الحكومة التركية على وجه الخصوص والتي لا تُغفل ما يتعلق بالأطراف العربية الإقليمية المعنية.

غَلَبَ على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم، وإغفال العمق العربي والإسلامي، وضعف دور تركيا الإقليمي، غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ تحولات استراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية، وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم.

وقد أحدثت تركيا في حقبة حزب العدالة والتنمية تغيرات في كل من السياسة الخارجية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية، غير أن هذه السياسة الخارجية واجهت منذ عام ٢٠١١ عدداً من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في كانون ثاني / يناير ٢٠١١؛ إذ مثلت هذه الثورات لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه.

وقد ساهمت استراتيجية مختلف القوى الإقليمية والدولية وبعض السياسات التركية بضعف قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر الفاعلية في تحولات الربيع العربي وما بعده، وأثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية وأولوياتها، وقد ترتب على ذلك تراجع دور تركيا الإقليمي وتعالي الدعوات التركية إلى ضرورة إحداث تحولات في السياسة الخارجية نحو آليات أكثر مصلحية وواقعية.

وحول أسباب الأزمة ودوافعها ساق التقرير جملة من الأسباب والدوافع، ومن بينها: تبني تركيا مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين إزاء عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، ودعم تركيا للثورات الشعبية في مرحلة الربيع العربي وتعزيز علاقاتها مع تيار الإسلام

السياسي الذي تقدم بعد الثورات، وتعارض السياسات التركية تجاه الأزمات في سوريا والعراق مع توجهات النظام السوري والعراقي وحلفائهم الإيرانيين والروس، وانشغال تركيا بمواجهة العديد من التحديات الداخلية الأمنية، خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦، وتنامي النفوذ الروسي في محيط تركيا، وتمدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عسكرياً وسياسياً.

كما تناول التقرير انعكاسات أزمة السياسة الخارجية التركية وتداعياتها على المنطقة، وطرق إلى محددات التحولات السياسة الخارجية التركية واتجاهاتها المستقبلية، وتوقع التقرير أن تتخذ عملية التحول في السياسات الخارجية التركية مستوى اقتصادياً وسياسياً في بداياتها، قد تتحول في بعضها إلى المستويات الأمنية والعسكرية، وربما نحو التشارك في حل الأزمات الإقليمية ومواجهة التحديات الداخلية، مؤكداً على أن العامل الزمني سوف يكون محدداً مهماً لنجاح التحولات. وتوقع معدو التقرير أن يُساعد التحول في السياسة الخارجية التركية على مزيد من الاستقلالية في تحقيق تركيا لتطبعاتها ومصالحها الإقليمية وتحسين علاقاتها مع كل من روسيا وإيران والدول العربية ذات التأثير الإقليمي الواضح كالسعودية، وربما مصر وسوريا.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات موجهة بالأساس إلى الحكومة التركية ومرتبطة بأزمة السياسة الخارجية التركية ومن أبرزها: مواصلة سياسة الانفتاح والمضي في مسار تفكير الأزمات في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، والحرص على التوازن في علاقات تركيا السياسية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتجنب التصعيد السياسي والإعلامي، والحفاظ على الرصيد الشعبي وعلى الصورة الإيجابية للسياسات التركية تجاه شعوب المنطقة، والحرص على البقاء في مربع المناصرين والداعمين للقضية الفلسطينية حتى في ظل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتأكيد احترام سيادة الدول العربية والإسلامية والحرص على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع احتفاظ تركيا بحق الدفاع عن مصالحها وحماية أنها القومى، وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع المملكة السعودية التي تعد من الدول العربية المهمة والمؤثرة في المشهد الإقليمي، وتطوير آليات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين تركيا والأردن في ظل القواسم والمصالح المشتركة وما قات به البلدان من علاقات وثيقة تواصلت طيلة العقود السابقة، ولما يتمتع به الأردن من دور مؤثر تجاه مدينة القدس والقضية الفلسطينية.

أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي

تُعدّ تركيا من أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك فإن لسياساتها الخارجية تجاه الإقليم ودوله ومن بينها الدول العربية تأثيراً على هذه الدول وعلى مجلل الأوضاع في الإقليم. ومن هنا يأتي اهتمام فريق الأزمات العربي- ACT بأزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي. وفي إطار إعداد هذا التقرير عقد الفريق حلقة نقاش متخصصة*، كما أفاد من ندوتين عقدهما مؤخراً مركز دراسات الشرق الأوسط**.

أولاً: خلفيات الأزمة وتصنيفها

غلب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم، وإغفال العمق العربي والإسلامي وضعف دور تركيا الإقليمي، غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ تحولات استراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية، وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم، وقد تعززت هذه التحولات وفق نظرية حزب العدالة والتنمية التي لخص مبادئها كتاب أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء السابق في ستة مبادئ: التوازن السليم بين الحرية والأمن، وتصفيير المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة، واتباع أسلوب دبلوماسي جديد^١.

* عقدها الفريق بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ واستضاف فيها د. شعبان كردش- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية في أنقرة، تركزت على محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا وتداعياتها الدولية والإقليمية.

** ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٦/٧/٢٧، وقد شارك فيها كل من: الباحث التركي محمد زاهد غول، د. شعبان كردش إضافة إلى فريق م. د. فاصل محمود- الخبير الاستراتيجي ود. عزت جرادات- الوزير السابق وعضو منتدى الفكر العربي، وعدد من الخبراء والباحثين الأردنيين.

وندوة "تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٦/٨/١٨، وقد شارك فيها كل من: النائبين عن حزب العدالة والتنمية الحاكم علي أرجشكون، وفوزي شافووردي، والنائب ألطان طان، عن حزب الشعوب الديمقراطي المعارض، والنائب سيردار كويرو جولو عن حزب الشعب الديمقراطي المعارض، والسفير التركي في الأردن سادات أونال، وعدد من الأكاديميين والسياسيين الأردنيين.

^١ انظر أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كورو غلو، مركز الجزيرة للدراسات-الدوحة، والدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت، ط٢، ٢٠١١.

وفي ضوء هذه النظرية تصدر أجندة السياسة الخارجية التركية عدًّ من العناوين، أبرزها: الشروع في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتبني مواقف شعبية، خاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، وانفتاحها على حركات الإسلام السياسي، وأهمها انتهاج خط استقلالي في السياسة الخارجية شكل انقطاعاً عن سياسات التماهي مع السياسية الغربية، وذلك في ضوء تحقيق تركيا إنجازات اقتصادية كبيرة في عهد حزب العدالة والتنمية ارتفعت بتركيا إلى المركز الثامن عشر على مستوى العالم بناتج محلي إجمالي بلغ نحو ٧٢٢ مليار دولار^٢، ما ساهم في تعزيز الثقة على المستوى الرسمي في اتخاذ هذا الخط الاستقلالي.

ولذلك، أحدثت تركيا في حقبة حزب العدالة والتنمية تغييرًا في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية، حيث شرعت بالعمل على تكثيف علاقاتها مع الدول العربية، والسعى لتحقيق نموذج "التكامل الإقليمي". وبدا ذلك واضحًا في الأنشطة التركية في المنطقة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، مثل إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني العديد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة بما فيها سوريا، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة. وحدّدت تركيا هدفها من هذه الأنشطة بالعمل على إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في الإقليم نحو واقع يحمل رؤية بناءة للإقليم.

غير أن السياسة الخارجية التركية واجهت منذ عام ٢٠١١ عدًّا من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في كانون ثاني/ يناير ٢٠١١؛ حيث أفضت الثورات العربية إلى تغيرات جيوسياسية هامة في المنطقة العربية تجاوزت في تأثيرها دول الجوار، وامتدت إلى مناطق أخرى من العالم، وكانت تركيا من أكثر الدول تأثيراً بهذه الامتدادات والتفاعلات، نظراً لقربها الجغرافي من المنطقة العربية وارتباطها بها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية.

لقد مثّلت الثورات العربية لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه، حيث ساندت في البداية المطالب الديمقراطية في معظم دول الربيع، وشاركت بنشاط، خاصة في العمل الدبلوماسي الإصلاحي في سوريا، لكن استراتيجية مختلف القوى الإقليمية والدولية وبعض السياسات التركية تسبّبت بعدم قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر الفاعلية في تحولات الربيع العربي وما بعده. وبذلك شهد الدور الإقليمي التركي صعوداً مرحلياً بعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر واندلاعها في سوريا، وتبّدت لديها إمكانيات وتعلّقات لتعزيز نموذج حزب العدالة والتنمية في التغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي، خاصة مع وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في أكثر

^٢ See: <http://www.worldbank.org/en/country/turkey/overview>

من بلد عربي، لكن عوامل عدّة، منها التدخلات الإقليمية والدولية، وخاصة في سوريا والعراق واليمن ولibia، وتعثّر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات، وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع أواسط عام ٢٠١٣، غيّرت المشهد السياسي العربي من ملامح النهضة والاستقرار والتنمية إلى التنازع والحرّوب الأهلية والتدّمير الذاتي، وأثرت بالتالي بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية وطموحاتها، بل وأولوياتها.

وتجلّ بعض التحول في التباين بين مواقف تركيا وموافق حلفائها التقليديين، أي الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من الأزمة السورية، والموقف من الانقلاب في مصر، ومن الملف الفلسطيني في ضوء القطيعة بين تركيا وإسرائيل، والتي تلت أحداث السفينة التركية مرمرة عام ٢٠١٠، كما في تباين الموقف التركي مع بعض دول الخليج العربي فيما يتعلق بالثورات العربية وحركات الإسلام السياسي، باستثناء حالة البحرين؛ حيث أيدت تركيا التدخل السعودي الخليجي العسكري فيها لمنع انهيار الحكم، وباستثناء تقاطعها العام مع الموقف القطري المختلف عن مواقف دول الخليج إزاء الربيع، فإن تركيا تماهت من حيث المبدأ مع المواقف الخليجية من الأزمة السورية منذ نهايات عام ٢٠١٢ فصاعداً.

وعلى صعيد العلاقات التركية- الروسية التي كانت تتميز بأنها متقدمة وواعدة، خاصة فيما يتعلق بالتقدير الشخصي المتبادل بين كُلّ من الرئيسين بوتين وإردوغان، غير أن التدخل العسكري الروسي في سوريا لصالح النظام، وإسقاط مقاتلات تركية لطائرة روسية (سوخوي ٢٤) كانت تحلق فوق الحدود التركية السورية في ٢٤ كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ أدى إلى تدهور ساخن مؤقت في العلاقات بين البلدين على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وانعكس توتر العلاقات التركية مع كل من إيران وروسيا على حجم التبادل التجاري مع أكبر شريكين إقليميين لتركيا، حيث تراجع حجم التبادل التجاري مع إيران من نحو ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، بلغت الصادرات التركية منه نحو ١٠ مليارات دولار، ليتراجع في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ١٠ مليارات دولار، حيث لم تتجاوز الصادرات التركية إلى إيران ٣,٧ مليار دولار^٣. وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا فقد وصل في عام ٢٠١٢ إلى ٣٢,٢ مليار دولار، في حين تراجع بشكل كبير حتى عام ٢٠١٥ إلى ٢٣,٩٩ مليار دولار^٤. انظر جدول رقم (١).

^٣ <http://www.mfa.gov.tr/economic-and-commercial-relations-with-iran.en.mfa>

^٤ <http://www.mfa.gov.tr/rusya-ekonomisi.tr.mfa>

جدول رقم (١)

حجم التبادل التجاري بين تركيا وكل من إيران وروسيا (بالمليار دولار)

البلد	العام	حجم التبادل التجاري	حجم الصادرات التركية
إيران	٢٠١٢	٢٢	١٠
	٢٠١٥	١٠	٣,٦٧
روسيا	٢٠١٢	٣٢,٢	٦,٦٨
	٢٠١٥	٢٣,٩٩	٣,٥٩

المصادر: (إيران) <http://www.mfa.gov.tr/economic-and-commercial-relations-with-iran.en.mfa>

(تركيا) <http://www.mfa.gov.tr/rusya-ekonomisi.tr.mfa>

وقد ترتب على تراجع دور تركيا الإقليمي تعالي الدعوات التركية إلى ضرورة إحداث تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو آليات أكثر مصلحية وواقعية.

وفي ضوء هذه الدعوات والمراجعات الأولية للسياسة الخارجية التركية، تعرضت البلاد لمحاولة انقلاب عسكري فاشلة في ٢٠١٦/٧/١٥، وقد نجحت تركيا بأحزابها وشعبها وجهاز شرطتها بقوة في إفشال المحاولة، والتي شكلت نقطة تحول خطيرة في مسار الأوضاع في تركيا ودور جيشهما في حماية الحكم والبلاد... وقد أكدت الحكومة التركية بأن هذه المحاولة قد خطط لها زعيم حركة "الخدمة التركية" فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، ويدرك أن الحكومة التركية كانت قد دخلت في مواجهة سياسية وقانونية وإعلامية مع هذه الحركة منذ عام ٢٠١٢، حيث قامت بعملية "تطهير" لجهاز الشرطة من أنصار هذه الحركة^٠.

وذهب التقديرات الأولية إلى أن هذه المحاولة الانقلابية مثلت بالأساس انقلاباً من قبل مجموعة في الجيش على الجيش نفسه أكثر من كونها انقلاباً على السلطة السياسية، وأن الإعداد له ربما استغرق عدة سنوات من التخطيط مما يعكس حالة تسلل سياسي إلى الجيش، وخلالاً في حالة الضبط داخل صفوفه، وتراجعًا في مستوى الثقة بين قياداته. وقد أدى عدم تورط عدد من القادة العسكريين الكبار في محاولة الانقلاب، وفشل الانقلابيين في السيطرة على أنظمة الاتصالات، ووجود قوات الأمن واستقلالها وتحركها ضد محاولة الانقلاب، إضافة إلى التحرك الشعبي وتوحد الأحزاب السياسية في موقف واحد ضد الانقلاب، أدى إلى إفشال تلك المحاولة.

^٠ شعبان كردش، ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات"، مرجع سابق.

وقد فرّضت محاولة الانقلاب الفاشلة على المؤسسة العسكرية التركية إجراء مراجعة إستراتيجية شاملة، ووضعت الدولة التركية أمام تحدي إعادة بناء الثقة الوطنية الشاملة، وإيجاد مقاومة وطنية لكافة التحديات التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك في ضوء ارتباط السياسات الداخلية والخارجية في سياسات الدول^٦.

ولذلك فقد سرّعت المحاولة عملية المراجعات التي كانت تخضع لها السياسة الخارجية التركية من قبل، حيث اجتمعت الأحزاب الثلاثة الرئيسية في البلاد، وهي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري والحركة القومية، مع رئيس الدولة لأول مرة للتتوافق على الخطوات المطلوبة لتجاوز التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي والخارجي. وبذلك تكون الجماعة الوطنية التركية قد التأمت إثر الانقلاب حول الأهداف الوطنية الجامحة والمصالح العليا لتركيا^٧.

ثانياً: أسباب الأزمة ودواتها

ثمّة العديد من الأسباب والدوافع التي وقفت وراء الأزمة التي شهدتها السياسة التركية الخارجية وأدّت إلى تراجع فاعلية الدور الإقليمي لتركيا وتوتر علاقاتها مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، ومن أهم هذه الدوافع:

١. تبني تركيا مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين إزاء عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، الأمر الذي تسبّب بفجوة في المواقف معهم، وهو ما انعكس بصورة سلبية على فاعلية تركيا إقليمياً وعلى علاقاتها مع تلك الأطراف الحليفة.
٢. دعم تركيا للثورات الشعبية في مرحلة الربيع العربي وتعزيز علاقاتها مع تيار الإسلام السياسي الذي تقدّم بعد الثورات، الأمر الذي شكّل عامل استفزاز للأطراف الرسمية المتضررة من تلك الثورات، والتي رأت في موقف تركيا إضراراً بأوضاعها ومصالحها، ما دفع لتبني مواقف سلبية تجاه تركيا وسياساتها في المنطقة، وقد أثّر موقف تركيا المعارض للانقلاب في مصر على علاقاتها مع النظام المصري الجديد بصورة سلبية، وكذلك على علاقاتها مع عدد من الدول الخليجية التي عارضت تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي للحكم.

^٦ فاصل محمود، مداخلة في ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات"، مرجع سابق.

^٧ شعبان كريش، ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا"، مرجع سابق.

٣. تعارض السياسات التركية تجاه الأزمات في سوريا والعراق مع توجهات النظمتين السوري والعراقي وحلفائهما الإيرانيين والروس، انعكس بصورة سلبية للغاية على علاقات تركيا مع تلك الأطراف، ما دفع الأخيرة إلى اتخاذ مواقف متشددة إزاء السياسات التركية الخارجية.

٤. انشغال تركيا بمواجهة العديد من التحديات الداخلية الأمنية، ولا سيما بعد توقف مسيرة "السلام الداخلي" واستئناف الصراع المسلح مع مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" الذي صعد من عملياته "الإرهابية" داخل تركيا. وزاد من هذه التحديات المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/يوليو ٢٠١٦، وما اتصل بها من تداعيات على بنية الجيش التركي وأدائه في مواجهة حزب العمال الكردستاني، إضافةً إلى تأكيد الحكومة التركية على تعاون بين أنصار فتح الله غولن ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش والقوات الأمنية التركية، سواء على صعيد الاستخبارات أو غيرها. يُضاف إلى ذلك تنامي خطر تنظيم الدولة- داعش في المناطق الحدودية، وقيامه بتنفيذ العديد من التفجيرات في بعض المدن والبلدات التركية.

٥. تنامي قوة "حزب الاتحاد الديمقراطي" الذي تعدد أنقره الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني وتصنفه كمنظمة إرهابية، وإعلانه بصورة صريحة عن سعيه لإقامة "فدرالية" من جانب واحد شمال سوريا، الأمر الذي رأت الحكومة التركية أنه قد يشجع على التفكير بإقامة كيان كردي مماثل في شرق تركيا، وهو ما دفعها لاتخاذ موقف متشدد إزاء تلك المخططات ولأن تقوم في وقت لاحق بالتدخل عسكرياً في دعم المعارضة السورية للسيطرة على المناطق المحاذية للحدود التركية، وهو الأمر الذي زاد من توتر علاقات تركيا مع النظام السوري وحلفائه.

٦. تنامي النفوذ الروسي في محيط تركيا، خاصة بعد استحواذ الروس على شبه جزيرة القرم، وتدخلهم الواضح في شرق أوكرانيا شمالاً، وعبر الضربات الجوية الروسية المساعدة للنظام السوري التي امتدت لدعم سياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني جنوباً، إضافة إلى قرار روسيا توحيد نظام الدفاع الجوي الروسي والأرمني في قلب العمق الاستراتيجي التركي، حيث تُعدّ أرمينيا حليف روسيا التقليدي في القوقاز مقابل جورجيا وأذربيجان اللتين تُصنّفان ضمن المعسكر التركي والغربي، بالإضافة إلى الدور الروسي المعتاد في آسيا الوسطى والمتعارض مع رغبة تركيا بلعب دور فيها.

٧. تجدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عسكرياً وسياسياً، وهو نفوذ يتبدّى في علاقة طهران مع كل من النظام الحاكم في كل من العراق وسوريا، حيث الوجود العسكري الإيراني

ال مباشر ممثلاً بالحرس الثوري، إضافة إلى نفوذها في لبنان واليمن من خلال دعمها لكل من حزب الله وجماعة أنصار الله الحوثية. كما أن إيران سعت لتوظيف الورقة الطائفية لتعزيز نفوذها في دول الخليج العربي ودول عربية أخرى بحجة التواصل مع أتباع "المذهب الشيعي" من مواطني هذه الدول، الأمر الذي شكل تحدياً واضحاً للسياسة التركية الخارجية.

٨. أدى الخطاب السياسي والإعلامي الحاد والتصعيدي من قبل عدد من المسؤولين الأتراك تجاه بعض الأطراف الإقليمية والدولية وتجاه عدد من التطورات السياسية إلى استفزاز تلك الأطراف وتسبب بتوتير العلاقة معها. وقد بدا واضحاً أن الخطاب السياسي التركي غلبت عليه سياسة ردود الأفعال إزاء بعض القضايا عوضاً عن الحسابات السياسية الدقيقة والتعاطي والخطاب الهدائي.

٩. شكلت حالة الفوضى في المنطقة وغياب الاستقرار وسياسة المحاور الإقليمية والدولية تحدياً مهماً للسياسة الخارجية التركية ووضعتها أمام خيارات صعبة في تحديد توجهاتها إزاء العديد من القضايا؛ حيث كانت مضطربة للتعاطي في كثير من الأحيان مع ملفات ساخنة ومحيط ملتهب ومصالح إقليمية ودولية متضاربة، وهو أمر لم تستطع السياسة الخارجية التركية التعاطي معه بالتوازن المطلوب الذي يجنبها التداعيات السلبية.

ثالثاً: انعكاسات الأزمة على المنطقة

أ. انعكاسات الأزمة التركية على العلاقات العربية - التركية

تحولت الثورات العربية بعد الانقلاب عليها من فرصة متاحة لتركيا إلى مصدر أزمة للدبلوماسية التركية، حيث اتخذت تركيا سياسة دعم مسارات الربيع العربي، وقد أدى نجاح الثورتين التونسية والمصرية إلى تعزيز هذه القناعة، وأصبحت تركيا مرشحة لتكون نواة لنظام إقليمي جديد يتقدمه "تيار الإسلام السياسي" القادر عبر الانتخابات، خاصةً في كل من مصر وتونس، غير أن وقوع الانقلاب في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣ خلط كثيراً من الأوراق في المنطقة، وعرض الموقف التركي الرافض له لعدة عقبات، أهمها:

١. تبني عدد من الدول العربية موقفاً مناهضاً للربيع العربي، واعتباره خطراً يتهددها، خاصةً مع صعود تيار الإسلام السياسي المعتدل لسدة الحكم في بعض دول الربيع، ونتج عن ذلك

توتر في العلاقات التركية- المصرية وفتور كبير في العلاقات التركية- الخليجية وصلت إلى حد القطيعة الكاملة بين تركيا ودولة الإمارات مثلاً.^٨

٢. تراجع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول عربية أساسية في المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة؛ حيث هبط حجم التبادل التجاري بين كل من تركيا ومصر من حوالي ٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥^٩، بينما انخفض حجم التبادل التجاري بين تركيا والمملكة العربية السعودية من نحو ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٥^{١٠}. أمّا فيما يخص الإمارات العربية المتحدة فقد هبط حجم التبادل التجاري مع تركيا من نحو ١١,٨ في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٦,٧ في عام ٢٠١٥، وهو التراجع الأعلى من بين الدول المشار إليها^{١١}. انظر جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

حجم التبادل التجاري بين تركيا وكل من مصر وال السعودية والإمارات (بالمليار دولار)

حجم التبادل التجاري	العام	البلد
٥	٢٠١٢	مصر
٤,٣	٢٠١٥	
٨	٢٠١٢	السعودية
٦	٢٠١٥	
١١,٨	٢٠١٢	الإمارات
٦,٧	٢٠١٥	

المصدر: <http://www.mfa.gov.tr/sub.en.mfa?59f21ff8-791d-4e37-9f39-b4513dfe9399>

٣. سعى نظام الحكم الجديد في مصر بعد الانقلاب لإضعاف النفوذ التركي وإخراج تركيا أمام حلفائها الغربيين عبر إعلانه "جماعة الإخوان المسلمين" التي تدعمها تركيا "جماعة إرهابية"، لتبدو تركيا التي استقبلت العديد من قيادات الجماعة وكأنها داعمة للإرهاب أمام العالم.

^٨ http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mfa

^٩ http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-saudi-arabia.en.mfa

^{١٠} http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-united-arab-emirates-uae_en.mfa

٤. تراجع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة نتيجة التوترات فيما بينها، وخاصة ما يتعلق بالعلاقات العربية- التركية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على الأزمات التي تشهدها المنطقة، وخاصة ما يتعلق بالأزمة السورية.

كما ترتب على تباين المواقف بين تركيا وعدد من الدول العربية إزاء الملفات العالقة في المنطقة جملة من التحديات لتركيا، ومن أبرزها:

- شعور تركيا بتدخل بعض الأطراف العربية في الشؤون الداخلية التركية من خلال عدة مستويات، من أهمها محاولة الإطاحة بالحزب الحاكم عبر دعم الأحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وتمويل حملاتها الانتخابية.
- شن حملات إعلامية عربية منظمة ضد تركيا وحزبها الحاكم، ومحاولات تشويه صورتها لدى الجمهور العربي ولدى المجتمع الدولي.
- دعم بعض الأطراف في المنطقة "لحزب العمال الكردستاني" عسكرياً لشن مزيد من الهجمات ضد القوات الأمنية التركية والقيام بأعمال إرهابية ضد المدنيين.
- غموض موقف العدد الكبير من الدول العربية من محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦، وترحيب إعلام البعض بها.

ب. انعكاسات الأزمة التركية على أزمات المنطقة * الأزمة السورية

انتهج الرئيس السوري بشار الأسد سياسات مخالفة لوالده في التعامل مع تركيا؛ حيث تطورت العلاقات بين البلدين منذ عام ٢٠٠٠ وبشكل متسرع، ففي المجال السياسي وُصفت العلاقات الشخصية بين الرئيس بشار الأسد والقادة الأتراك بأنها علاقات استراتيجية، ما أهل تركيا للتتوسط بين سوريا وإسرائيل، ورعاية مفاوضات غير مباشرة بينهما خلال عام ٢٠٠٨، وصار يُنظر إلى السياسة الخارجية السورية بأنها نجحت في موازنة علاقاتها مع إيران وحزب الله، بتطوير علاقات شاملة مع تركيا.

وفي المجال الاقتصادي تضاعف حجم التبادل التجاري بين سوريا وتركيا ثلاث مرات بعد تشكيل مجلس الأعمال التركي- السوري المشترك عام ٢٠٠٠، وذلك من ٣٠٠-٢٥٠ مليون دولار بداية

عام ٢٠٠٠ ليصل إلى المليار ونصف المليار دولار عام ٢٠٠٧^{١١}. وليصل أوجهه عام ٢٠١٠ حيث بلغ نحو ٢,٥ مليار دولار^{١٢}. ويُضاف إلى ذلك، فتح الحدود بالاتجاهين أمام مواطني البلدين وتنشيط حركة السياحة بين البلدين.

غير أن تطورات الأزمة السورية الداخلية بعد اندلاع الربيع العربي أحدثت تحولاً مهماً في العلاقات التركية-السورية، وبعد فشل الدبلوماسية التركية في إقناع نظام بشار الأسد بإحداث إصلاحات كافية لامتصاص الغضب الشعبي المتزايد لأكثر من ستة شهور من الدبلوماسية المكوكة، نظراً لأهمية سوريا استراتيجياً لتركيا، غير أن فشلها دفعها إلى استقبال قوى المعارضة السورية، وقدمت لها تسهيلات سياسية وإعلامية وأمنية وعسكرية أو كانت مَعْبِراً لهذه التسهيلات، واستمر تطور الموقف التركي ليصل حد المطالبة بتنحي الأسد، وأنه جزء من المشكلة السورية، ولن يكون جزءاً من الحل، وتصادم هذا الموقف مع المصالح الإيرانية والروسية الداعمة لنظام الأسد، مما أطّل أمد الصراع السوري وأدى إلى تعقيده، وترتب على هذه الحالة جملة من النتائج أبرزها:

١. توتر العلاقات التركية مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، ومن أبرزها أنظمة سوريا وإيران وروسيا.

٢. تراجع الدور التركي وتأثيره في الأزمة نتيجة توتر علاقات تركيا التي وصلت إلى حد القطيعة، خاصة مع النظام السوري، وتراجعها مع كل من إيران وروسيا، وهو ما أثر سلباً على دور تركيا في الإقليم والتعاون الإقليمي بين دوله.

٣. استعصار حل الأزمة السورية وتشابك ملفاتها واحتدام صراع الأجندة الإقليمية والدولية فيها، وهو ما انعكس سلباً على الأمن الداخلي التركي، وخاصةً ما يتعلق منه بنشاط تنظيم الدولة- داعش، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، وقوات الحماية الكردية في سوريا- الذراع العسكري لحزب الاتحاد الكردستاني. وتراجع الدور التركي الممكن والفاعل في حل الأزمة السورية بسبب عدم ترحيب هذه الأطراف بدورها.

٤. تراجع التبادل التجاري بين كل من تركيا وسوريا؛ حيث وصل في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار فقط^{١٣}.

^{١١} http://www.syrianfinance.gov.sy/arabic/2079.html&pr_docid=1686

^{١٢} وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-syria.en.mfa

^{١٣} انظر موقع وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-syria.en.mfa ، يُلاحظ من الأرقام المنشورة على موقع وزارة الخارجية التركية بأن حجم التبادل التجاري بين كل من تركيا وسوريا اعاد وارتفع في عام ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ١,٢ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٤ ليصل إلى

* الأزمة العراقية

خلق الموقف التركي من الأزمة السورية صراغاً ثانوياً بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر، وربما أخذ هذا الصراع بعدها طائفياً في ضوء اعتبار تركيا القوة الكبرى المؤهلة لمواجهة طموحات إيران التي تسعى للتمدد في المنطقة. وقد اتهم رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم الحكومة العراقية بتبني رؤى طائفية، فيما اتهمت الحكومة العراقية تركيا بانتهاج سياسات عدائية حيال العراق.

وتربى على ذلك توتر علاقات تركيا مع إيران التي تعدّ الفاعل الأساسي في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين، وتولى أحزاب موالية لإيران حكم البلاد. وكذلك تقلص الدور التركي في العراق نتيجة ضعف العلاقات التركية مع الحكومة المركزية في بغداد وانحسارها بحكومة إقليم كردستان.

* الأزمة اليمنية

رغم التأييد التركي المعلن لـ"عاصفة الحزم" التي يقودها التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين وعلى عبد الله صالح في اليمن، غير أن تركيا لم تنخرط بشكل مباشر في العمليات العسكرية هناك، ويقتصر دور التركي على الدعم اللوجستي والاستخباري. ومع ذلك فإن العملية العسكرية في اليمن تدعم الرغبة التركية في الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، كما أن تأييد تركيا للعملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن جاء في سياق تحسن العلاقات مع السعودية والدول الخليجية بعد تولي الملك سلمان للحكم في كانون ثاني / يناير ٢٠١٥.

رابعاً: التحولات في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على تركيا وأزمات المنطقة

يعدّ الاعتذار التركي لروسيا عن إسقاط طائرتها ، والتفاهم بين تركيا وإسرائيل، وتبادل الزيارات مع إيران لتطوير حجم التبادل التجاري معها إلى مستوى ٣٠ مليار دولار سنوياً، والتوسيع في اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع السعودية لأكثر من ١٢ اتفاقية، وإبداء مرونة نسبية في الموقف

١,٩ مليار دولار، وعاد لينخفض إلى نحو ١,٦ عام ٢٠١٥ . وقد يُعزى هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري بعد عام ٢٠١٢ ، إلى الصادرات التركية إلى مناطق المعارضة السورية في الشمال السوري أو إلى استمرار بعض العلاقات التجارية مع النظام - عبر وسطاء - برغم تدهور العلاقات.

التركي إزاء حل الأزمة السورية، والتدخل عسكرياً وبشكل مباشر ودعم قوات المعارضة المسلحة مواجهة تمدد الأكراد وتنظيم الدولة- داعش على حدودها مع سوريا، إضافة إلى المرونة التي أبدتها تركيا تجاه مصر والتجاوب المصري المتواضع إزاءها، وكذلك تعهداتها الأمنية لإسرائيل بمنع حركة حماس من العمل عسكرياً عبر الأراضي التركية ضد إسرائيل، وتراجعها عن شرط فك حصار غزة إلى تسهيل وصول المساعدات إليها عبر موانئ إسرائيلية، كجزء من صفقة تطبيع العلاقات بين الطرفين، يُعد كل ذلك مؤشرات مهمة تُدلل على التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية التركية. وتندرج هذه التحولات ربما في سياق أوسع يهدف إلى تحسين العلاقات التركية مع كل من إيران والعراق ومصر وسوريا على وجه التحديد، ويتوقع لها أن تؤثر على كافة ملفات المنطقة، وخاصة الملفين السوري والعراقي، وقد يمتد ذلك إلى الملف المصري.

أ. محددات التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية

يمكن الوقوف على عدد من المحددات التي لعبت دوراً مهماً في التحولات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، ومن أهم هذه المحددات:

1. الدور الإقليمي لتركيا الذي يتيحه موقعها الجيواستراتيجي؛ حيث أدركت القيادة التركية حجم الضرر الذي لحق بفاعلية الدور التركي إقليمياً ودولياً خلال الأعوام الماضية، وتُعبر التحولات الأخيرة في السياسة التركية عن رغبة باستعادة حضورها الإقليمي وبإنهاه أو تخفيف حالة التوتر في العلاقات مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية.
2. التحدي الأمني؛ حيث إن تنامي الأخطار الداخلية المترتبة على تزايد النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني ومواصلة تنظيم الدولة تنفيذ التفجيرات داخل تركيا، وكذلك تزايد تهديد ودور "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري، شكل عاملاً مهماً لإعادة النظر في السياسات التركية الخارجية بما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية في الداخل والخارج، وأسهم في بلورة مواقف جديدة تجاه الأزمة السورية، سواء من زاوية التدخل بصورة مباشرة في الأراضي السورية لدعم قوات المعارضة في السيطرة على المناطق المحاذية للحدود مع تركيا، أو من زاوية إعادة النظر في الموقف المتشدد إزاء أي دور مستقبلي لبشار الأسد في المرحلة الانتقالية في أي حل سياسي.
3. العامل الاقتصادي؛ فقد كان للخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا بعد الأزمة مع روسيا، وتوقف تدفق السياح الروس المقدر عددهم بـ٤٥ مليون سائح سنوياً، وقدرت عوائدهم بـ٣ مليارات دولار، بالإضافة إلى تجميد مشاريع استراتيجية مشتركة مثل

مشروعٌ محطة "أك كويو" للطاقة النووية و"السيل التركي" للغاز الطبيعي اللذين يبلغ حجم الاستثمار الإجمالي فيما ٤٠ مليار دولار، كان لذلك كله انعكاسات مهمة باتجاه إعادة النظر في توجهات السياسة التركية تجاه العلاقة مع روسيا والموقف من أزمات المنطقة.

٤. كما يندرج في السياق ذاته ارتباط أمن الطاقة التركي بروسيا وإيران إلى حدٌ كبير؛ إذ تستورد تركيا ٥٥٪ من الغاز الطبيعي و٧٪ من النفط من روسيا، وتستورد ١٦٪ من الغاز الطبيعي و٦٪ من النفط من إيران^{١٤}.

٥. الوضع الإقليمي؛ فاستمرار حالة الفوضى والاضطراب في الإقليم، وفشل محاولات الحل السياسي في إنهاء الأزمة السورية، وتصاعد الحرب على تنظيم الدولة في العراق، وتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وزيادة الاستقطاب بين إيران وال السعودية، وتنامي خطر الانقسام الطائفي، كل ذلك شكل دافعاً مهماً لإعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمات المنطقة والأطراف المؤثرة فيها.

٦. الوضع الدولي؛ إذ كان موقف الناتو-NATO المتراخي تجاه الأزمة التركية-الروسية، وكذلك ضبابية موقف الدول الغربية من المحاولة الانقلابية الفاشلة التي استهدفت الحكومة المنتخبة شعبياً في تركيا، إضافة للدعم الغربي لوحدات حماية الشعب الكردي، كان لذلك كله تأثير مهم على سياسات تركيا الخارجية وعلى توجهها لتطبيع العلاقات مع روسيا وإعادة النظر في سياساتها تجاه الأزمة السورية.

ب. مواقف الأطراف المعنية بالتحولات في السياسة الخارجية التركية

تتمثل الأطراف المعنية بالتحولات في السياسة الخارجية التركية بالجهات المستفيدة أو المتضررة أو المشاركة في هذه التحولات، وخاصة روسيا والولايات المتحدة وإيران والدول العربية وإسرائيل والفلسطينيون.

* تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة فتوراً ملحوظاً خلال الأشهر الماضية، عُبر عنه تجاهل الإدارة الأمريكية لاقتراحات والمخاوف التركية في الملف السوري وانفتاحها على التنسيق

^{١٤} <http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-the-russian-federation.en.mfa>

مع قوى المعارضة الكردية المناوئة لتركيا والتي تسعى لإقامة كيان كردي مستقل شمال سوريا على الحدود مع تركيا، وهو ما ترى فيه أنقرة تهديداً مباشراً لأنها.

وزاد من حالة التوتر مشاركة قوات أمريكية في القتال جنباً إلى جنب مع قوات سوريا الديمقراطية الكردية، حيث نجحت تلك القوات في طرد تنظيم الدولة- داعش من عدة مناطق وفرضت سيطرتها عليها، الأمر الذي رأى فيه تركيا تشجيعاً أمريكياً ومساعدة للأكراد الانفصاليين في تحقيق هدفهم.

ثم جاءت ضبابية الموقف الأمريكي إزاء محاولة الانقلاب العسكري في تركيا لتزيد من حجم التوتر والصعوبات التي تشهدها علاقات البلدين الحليفين، فقد وجه المسؤولون الأتراك انتقادات شديدة للهجة للموقف الأمريكي المتردد تجاه الانقلاب ولمماطلة المسؤولين الأمريكيين في تسليم فتح الله غولن الذي تتهمه الحكومة التركية بتدبير الانقلاب والوقوف وراءه.

تلا ذلك محاولات أمريكية للتهيئة ولتحفيض التوتر في العلاقات مع تركيا، حيث زار جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي تركيا في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦ وعبر عن دعم بلاده للحكومة الشرعية المنتخبة في تركيا وعن معارضتها للانقلاب العسكري، وهو ما أسهم في تخفيف حالة التوتر بين الطرفين دون أن يُلغي حالة الفتور في العلاقة، خصوصاً وأن مسألة تسليم غولن لتركيا ما تزال عالقة.

* تجاه روسيا

في إثر التحولات الأخيرة في السياسات التركية والتوجه لتفكيك الأزمات مع الأطراف الإقليمية والدولية، شهدت العلاقات التركية- الروسية تحسناً كبيراً، وخاصة بعد اعتذار الرئيس التركي عن إسقاط الطائرة الروسية، وهو ما رحبت به روسيا التي وافقت على تطبيع العلاقات بين الطرفين سياسياً واقتصادياً.

وشكّلت زيارة أردوغان الأخيرة موسكو في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦ ثم زيارة بوتين لأنقرة في ١٠ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٦ تحولاً مهماً في علاقات البلدين نحو مزيد من التقارب والتعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني، رغم استمرار التباين في مواقف البلدين تجاه الصراع في سوريا. وربما يفتح تجاوز أزمة العلاقة وتطبيع العلاقات التركية- الروسية الطريق أمام تفاهم مشترك لإيجاد مخرج سياسي من الأزمة السورية في ضوء الموقف التركية المرننة إزاء مستقبل الأسد في المرحلة الانتقالية، وإدراك روسيا لصعوبة الحسم العسكري في سوريا، ولضرورة تجنب التورط أكثر من اللازم في المستنقع السوري.

* تجاه إيران

أبدت القيادة التركية في الشهور الأخيرة مزيداً من الانفتاح والحرص على تطوير العلاقات الاقتصادية مع طهران وزار مسؤولون أتراك رفيعو المستوى إيران لهذه الغاية. ومع ذلك فقد اعترضت إيران على ما اعتبرته تدخلاً تركياً عسكرياً في الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية، وانتقدت كذلك الوجود العسكري التركي شمالي العراق رغم موافقة الحكومة العراقية على هذا الوجود.

* تجاه السعودية

تحسّنت العلاقات التركية- السعودية بصورة ملحوظة بعد تولي الملك سلمان مقاليد السلطة في المملكة السعودية وتوجهه للانفتاح على تركيا والتنسيق معها تجاه العديد من ملفات المنطقة، وبصورة خاصة الوضع في سوريا الذي تتوافق سياسات الدولتين إزاءه بصورة كبيرة، كما شهدت الفترة الماضية تقدماً في العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين.

وإذا كان الموقف من الوضع في مصر شكل نقطة تبادل أساسية بين الطرفين، فإن التوتر الذي نشأ مؤخراً في العلاقة السعودية- المصرية في أعقاب التقارب المصري مع إيران وروسيا في الموقف من الأزمة السورية، قد يدفع باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا وال السعودية التي باتت ترى في أنقرة حليفاً مهماً لا غنى عنه في ظل التوازنات الإقليمية والدولية القائمة.

* تجاه مصر

ما تزال القطيعة السياسية، وإلى حد ما الاقتصادية، قائمة بعد أكثر من ثلاثة أعوام على بدء الأزمة بين البلدين في أعقاب الانقلاب في مصر في تموز / يوليو ٢٠١٣، وقد كان النظام المصري من أكثر الأطراف اندفاعاً وحماساً في التعبير عن الرغبة بنجاح الانقلاب العسكري الأخير في تركيا. وصدرت عن المسؤولين الأتراك في الآونة الأخيرة مواقف مرنة تجاه مصر عبرت عن رغبة تركية بتجاوز الأزمة وتطبيع العلاقات مع مصر رغم معارضتها لسياسة الانقلابات العسكرية، غير أن الجانب المصري قابل تلك الرغبة بفتور واضح، ولم تشهد العلاقة بين الطرفين تطواراً عملياً حتى اللحظة.

* تجاه إسرائيل والفلسطينيين

رغم الاعتذار الإسرائيلي العلني عن سقوط ضحايا أتراك في الهجوم على السفينة التركية مرمرة والاستعداد لدفع تعويضات لعائلات الضحايا، إلا أن مسألة كسر الحصار ظلت نقطة عالقة تعطل تطبيع العلاقات بين الطرفين.

غير أن تغييرًا مهمًا طرأ على موقف القيادة التركية في الأشهر الأخيرة، حيث تخلت عن شرط رفع الحصار عن غزة وقبلت باستبداله ببعض الإجراءات المتعلقة بتخفيف المعاناة الإنسانية والسماح لتركيا بتوصيل المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي كمدخل لإنهاء الأزمة وتطبيع العلاقات بين الطرفين، وهو ما حصل بالفعل.

وقد شُكّل التغيير في الموقف التركي تجاه إسرائيل تحولًا ملحوظًا في السياسات التركية الخارجية، واندرج في سياق سعي تركيا لإنهاء حالة التوتر والتآزم في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية.

ورغم تفهمها لدوافع الخطوة التركية وإشادتها بالدعم التركي القوي للشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص تجاه الحصار المفروض على قطاع غزة، فإن الأطراف الفلسطينية أبدت قلقاً وتخوفاً واضحين من احتمالات أن يكون تطبيع العلاقات التركية- الإسرائيلية على حساب الموقف التركي الدعم القضية الفلسطينية، وهي القضية التي تبقى موضع اختبار خلال الفترة القادمة.

ج. الظروف والمستجدات المحيطة بالتحولات

تُعدّ الظروف والمستجدات المحيطة بأزمة السياسة الخارجية التركية هي ذاتها البيئة الحاكمة للتحول في السياسة الخارجية التركية، ومن هنا يمكن تلخيص الظروف والمستجدات المرتبطة بتحولات السياسة الخارجية التركية على النحو التالي:

1. تطورات الأزمة السورية وتغير المعطيات الجيو سياسية المرتبطة بها وتزايد الدور الكردي في شمال سوريا وما ينطوي عليه من تهديد للأمن القومي التركي.
2. خذلان حلف الناتو لتركيا أمام روسيا إثر أزمة إسقاط الطائرة الروسية.
3. التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية وبرضى وربما تنسيق أميركي وإسرائيلي دونأخذ الموقف التركي بالاعتبار.
4. المحاولة الانقلابية الفاشلة والمواقف الإقليمية والدولية منها، وشبهات ضلوع بعض القوى الدولية والإقليمية في دعمها وعلى رأسها أطراف غربية.

٥. تزايد الآثار السلبية على الاقتصاد التركي نتيجة توثر علاقتها بكل من روسيا وإيران وسوريا ومصر.

د. اتجاهات وملامح التحول في السياسة الخارجية التركية

يتوقع أن تتخذ عملية التحول في السياسات الخارجية التركية مستوى اقتصادياً وسياسياً في بداياتها، وقد تتحول في بعضها إلى المستويات الأمنية والعسكرية، وربما نحو المشاركة في حل الأزمات الإقليمية ومواجهة التحديات الداخلية التركية من أعمال الإرهاب المتعددة. كما أن العامل الزمني سيكون محدداً مهماً لنجاحها في قطف ثمار هذا التحول، حيث تكثّر المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بسياسات العالم تجاه الشرق الأوسط، وتقوم الفلسفة الجديدة للاستدارات والتحولات التركية على قاعدة أعلنها رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: "يتعين علينا زيادة صداقاتنا مع الدول المطلة على البحر الأسود والبحر المتوسط، وضروروة أن نقلل من أعدائنا".^{١٥}

ويشمل هذا التوجه الدول التي تم الإشارة إليها على وجه الخصوص، ومع ذلك فهو يؤكد استمرار علاقات تركيا مع أوروبا والولايات المتحدة وعبر حلف الناتو، إلا أن التركيز سيكون على تفكيك الإشكالات في العلاقات الخارجية التركية بعيداً عن التنسيق مع الغرب.

وتكشف هذه التحولات -ما تم منها وما يتوقع أن يظهر خلال الأشهر القادمة- في السياسة الخارجية التركية عن إدراك تركي متزايد بأن ملفات المنطقة المهمة لن تنتظر أياً من اللاعبين الأساسيين لترتيب أوضاعه الداخلية أو مراجعة سياساته، ذلك أن الأحداث تتتطور بشكل

^{١٥} رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، تصريح للصحفيين، وكالة الاناضول (AA)، ٢٠١٦/٨/٢٢، تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٣
<http://aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%8A%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D8%A8%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A%D9%91%D9%8B%D8%A7/632154>

في الشأن السوري أكد يلدريم على ضرورة قيام كل من تركيا، والدول المعنية، وعلى رأسها إيران، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول خليجية و السعودية، بفتح صفحة جديدة في سوريا، ولعب دور في إيجاد صيغة جديدة تتعلق بالأزمة السورية دون إضاعة مزيد من الوقت. وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، أشار يلدريم إلى إمكانية إجراء عملية انتقال يتم التخطيط لها من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف على طاولة الحوار، وهو ما يشير إلى إمكانية تجاوز شرط رحيل الأسد المسبق وبقاء الأسد في المرحلة الانتقالية (انظر وكالة الاناضول، ٢٠١٦/٨/٢٣، تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٣).

وبخصوص العلاقات التركية- المصرية أشار يلدريم إلى إمكانية تطوير تلك العلاقات ولو في الجانب الاقتصادي قائلاً: "نؤيد تطوير العلاقات مع مصر، فهي بلد قريب جدًا منا بثقافته وقيمه، وشعبنا شقيقان. يجب أن لا تعود الخلافات بين الحكومات بالظلم على شعبينا". واستدرك بالقول: "ولذلك ينبغي على الأقل أن تكون العلاقات في المجال الاقتصادي، والسياحي، والزراعي، والثقافي، وغيرها من المجالات، بشكل سريع، وأعتقد أن كل البلدين يحتاجان إلى ذلك" (انظر وكالة الاناضول، ٢٠١٦/٨/٢٢، تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٣).

سريعاً في المنطقة من جهة، وأن المنافسة وصراع النفوذ القوي بين اللاعبين الدوليين والإقليميين ربما يؤدي إلى ملء أي فراغ ينشأ من تراجع أحد اللاعبين أو تردد في مراجعة سياساته واتخاذ زمام المبادرة، ومنهم تركيا، وهو ما سيؤثر في المحصلة على مكانتها الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها في سياسات الإقليم والسياسة الدولية على وجه العموم.

ويتوقع أن يساعد هذا التحول في السياسة الخارجية التركية على مزيد من الاستقلالية في تحقيق تطلعاتها ومصالحها الإقليمية، وحفظ أنها الداخلية، وتفوقها الاقتصادي المميز، حيث تسعى الحكومة التركية لتوظيف فشل المحاولة الانقلابية لإحداث التحول المنشود، ويتجلّى هذا التوظيف في الانتقاد الشديد للموقف الغربي من تلك المحاولة^{١٦}.

وترتبط التغييرات المتوقعة في توجهات السياسة الخارجية، وأدواتها، بشبكة العلاقات والتحالفات التي تسعى تركيا إلى إعادة بنائها عبر إيجاد شركاء إقليميين جدد، إلى جانب ترميم العلاقات التي ساءت مع دول إقليمية محورية أخرى، ولذلك يؤكد مسؤولون أتراك على أن التقارب التركي- الروسي ضمن أهدافه يسعى إلى إيجاد حلّ سياسي للملف السوري، ووقف حالة الصراع في البلاد، والتأسيس لنوع من الهدنة في الأراضي السورية، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة عبر التفاهم مع اللاعبين الأساسيين في سوريا، مع التأكيد على سعي تركيا لإيجاد حلول سياسية لمشاكل المنطقة عموماً^{١٧}، إضافة إلى تحقيق مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية والسياسية الأخرى، علماً بأن حل الأزمة السورية كان ولا يزال مصلحة تركية راجحة، وإن استمرار الصراع على حدودها يعد مصدر خطر امني متحقق ضد تركيا.

ومع ذلك، فإن التحول المتوقع في السياسة الخارجية التركية قد لا يقود إلى تغيير جذري فيها، وإن القرار التركي بتنشيط العلاقة مع روسيا التي تعدّ أكبر شريك تجاري لتركيا، وما جرى من لقاء بين الرئيسين التركي والروسي لن يكون بديلاً عن علاقة تركيا مع الغرب أو حلفائها في الإقليم، وهو ما يؤكد أن ابتعاد تركيا عن الغرب منذ المحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ هو تكتيك متعمّد لتعزيز قاعدة الدعم المحلي للحكومة والاضطلاع بدور إقليمي أقوى^{١٨}.

كما تؤشر مساعي تركيا للتفاهم مع روسيا لإيجاد حلّ سلمي للملف السوري رغم الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين حول الأوضاع في سوريا، إلى تأثير هذه الأزمة (الأزمة

^{١٦}. قدير يلدريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، كارنيجي، صدا، ٢٠١٦/٨/١٨، تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٢٨: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=64359&lang=ar>

^{١٧}. مركز دراسات الشرق الأوسط - عمان، حلقة نقاش بعنوان: تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة، ٢٠١٦/٨/١٨، مرجع سابق.

^{١٨}. مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقة نقاش بعنوان: تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة، مصدر سابق.

السورية) على استقرار تركيا والمنطقة، ومع تأكيد تركي مستمر على وحدة الأراضي السورية والعراقية وإعادة الاستقرار إليهما، ورفض أي مشروع لتقسيم سوريا أو العراق، وعدم السماح بتشكيل أي كيان لصالح أي مجموعة إثنية على حساب الآخرين^{١٩}.

وفي المجمل تُشير الدلائل الأولية للتحولات إلى أنها ستكون إيجابية نسبياً تجاه العلاقة مع كل من روسيا وإيران والدول العربية ذات التأثير الإقليمي الواضح، كالسعودية، وربما مصر وسوريا، وكذلك بالنسبة لإسرائيل، وذلك لشعور تركيا أن مواقفها تجاه هذه الأطراف تسببت بمشاكل داخلية من جهة، وبمحاولة الانقلاب من جهة ثانية، وبتراجع دور تركيا الإقليمي النشط السابق من جهة ثالثة، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية لتوتر علاقاتها مع هذه الدول، وستكون سلبية نسبياً تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نظراً للأسباب التي أشرنا إليها، وأهمها الدعم الغربي للأكراد في سوريا، وضبابية الموقف الغربي والأمريكي من المحاولة الانقلابية في تركيا، وعدم دعم المطالب التركية المتعلقة بالأزمة السورية، خاصة إقامة منطقة آمنة شمال سوريا، وتخلي حلف الناتو عن تركيا خلال أزمة إسقاط الطائرة الروسية.

خامساً: التوصيات

بما أن التقرير يتناول أزمة السياسة الخارجية التركية في أبعادها المختلفة، يرى فريق الأزمات العربي-ACT أن يتوجه بتوصياته إلى الحكومة التركية، مع عدم إغفال الأطراف الأخرى المعنية بهذه الأزمة، وخاصة العربية، والتي كان لها حصتها في هذه التوصيات، وخاصة الأطراف العربية والإقليمية، ومن أبرز التوصيات التي يقدمها التقرير للطرف التركي:

- مواصلة سياسة الانفتاح والمضي في مسار تفكيك الأزمات في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتوظيف ذلك في الدفع باتجاه استعادة الاستقرار في المنطقة والخروج من حالة الاضطراب والفوضى.
- الحرص على التوازن في علاقاتها السياسية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وعدم السماح بتقدم العلاقات مع طرف على حساب آخر.
- تجنب التصعيد السياسي والإعلامي والابتعاد عن سياسة ردود الأفعال في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية، والحرص على تسوية الخلافات عبر الحوار والقنوات الدبلوماسية.

^{١٩} نفس المصدر السابق.

- الحفاظ على الرصيد الشعبي وعلى الصورة الإيجابية للسياسات التركية تجاه شعوب المنطقة، حيث تحظى مواقفها بتأييد شعبي واسع في كثير من الدول العربية على خلفية انحيازها لصالح القضايا العربية والإسلامية.
- الحرص على البقاء في مربع المناصرين والداعمين للقضية الفلسطينية حتى في ظل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والاهتمام بحمل مظلمة الشعب الفلسطيني والدفاع عن قضيته العادلة وعدم التراجع عن الموقف المشرف والأخلاقي الذي تتبعه تركيا تجاه القضية الفلسطينية، حتى لو اختلفت معها الفصائل الفلسطينية في بعض السياسات والمواقف.
- الحرص على العلاقات مع القوى الصاعدة في دول المنطقة وخاصة الحركات المعتدلة لمواجهة تنامي الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية من جهة، وللمساعدة في برامج التعايش في الإقليم بدل النزاع والصراع كما في العراق ومصر وسوريا واليمن ولبيا، من جهة أخرى ولا سيما أن تركيا تملك، أكثر من غيرها، القدرة على القيام بهذه المهمة التي تعود بالنفع على حالة الاستقرار في المنطقة.
- القيام بجهد فاعل وتحرك دؤوب ومبادر لمواجهة حالة الاستقطاب والانقسام الطائفي والعرقي في المنطقة بالتعاون مع القوى الفاعلة إقليمياً.
- تأكيد احترام سيادة الدول العربية والإسلامية والحرص على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع احتفاظ تركيا بحق الدفاع عن مصالحها وحماية أمنها القومي.
- تعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع المملكة السعودية التي تعد من الدول العربية المهمة والمؤثرة في المشهد الإقليمي.
- تطوير آليات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين تركيا والأردن في ظل القواسم والمصالح المشتركة وما تمت به البلدان من علاقات وثيقة تواصلت طيلة العقود السابقة، ولما يتمتع به الأردن من دور مؤثر تجاه مدينة القدس والقضية الفلسطينية.

Executive Summary

Turkish Foreign Policy Crisis Impact on Regional Role and Relations with the Arabs

As its foreign policy influences the region, including the Arab states, Ankara is considered a major player in the Middle East. Therefore, the ACT is interested in the impacts of the Turkish foreign policy crisis on the regional role and the relations with the Arabs. The report investigates the dilemma's backgrounds, motives and repercussions to those ties. It also elaborates on the shifts and how they reflect on the issues of the region, reviewing the determinants of these changes and the relevant parties' stands and developments. At the end of the study, some recommendations are made to the Turkish government, mainly on significant matters associated with relevant Arab and regional parties.

Prior to the second millennium, TFP tended to go in line with the Western approaches to the region, weakening its own role by ignoring the considerable Arab and Islamic depth. However, since the AKP took over in 2002, strategic shifts have been seen to redefine TFP's principles, so that a new role for the country could be set to affect the region and the world.

The AKP has introduced some changes in the TFP. Nevertheless, internal and regional challenges rose mainly in the aftermath of the Arab Spring, which broke out in January 2011. In this regard, the uprisings represented both a chance and an obstacle.

However, the strategy adopted by the various regional and international powers, along with some Turkish policies, left Ankara unable to maintain a leading role within the Arab Spring developments, extremely affecting the TFP priorities. Consequently, such a role declined and calls were witnessed for more pragmatic and realistic mechanisms.

As for Turkey's motives, the following, among others, may be worth mentioning. Firstly, political stances different from those of the traditional allies were taken on some hot regional issues. Secondly, public uprisings were supported in the Arab Spring and ties were boosted with the Islamists who came to power as a result. Thirdly, Ankara's approaches to the crises of Syria and Iraq clashed with those of their own regimes and their Iranian and Russian allies. Fourthly, the country was busy with some internal security challenges, mainly in the wake of July's failed coup. Fifthly, the Russians expanded around Turkey and Iran expanded throughout the Middle East in military and political terms.

With reference to the repercussions of the TFP to the region, the shifts determinants and future tendencies are explored. According to the present report, the changes may be economic and political at the beginning and move to the security and military aspects, perhaps also attempting to accomplish partnership in solving regional issues and face internal challenges. It is the factor of time that is the most significant to achieve success. For the authors, such a shift is likely to lead to more independence in Ankara's realization of its targets, fulfill its regional interests and improve the relations with Russia, Iran and the obviously influential Arab countries in the region, such as Saudi Arabia, and maybe Egypt and Syria.

Finally, a number of recommendations are made to the Turkish Government in this context, such as the following:

- Keeping the policy of openness and dismantling crises in its relations with regional and international parties
- Maintaining balance in such ties and avoiding political and media escalation
- Keeping the national public popularity and the positive image of the Turkish policies towards the nations of the region
- Staying among the supporters of the Palestinian issue, even in light of the normalized relations with Israel
- Confirming respect to the sovereignty of Arab and Muslim countries and not interfering with their internal affairs, while maintaining the right to defend its own interests and national security
- Boosting ties and cooperation with Riyadh – one of the most central Arab parties in the region
- Improving the mechanisms of political, economic and cultural cooperation with Jordan, bearing in mind the common benefits and close ties during the last few decades as well as the kingdom's key role in connection with Jerusalem and the Palestinian issue.